

أظها بالمسارعة والرغبة إلى العباد ولا نداء شق على البدن لكن يشترط أن يأس
 على نفسه من الوقوع في محظور إحرامه وهذه الأفضلية ثابتة في حق من ساق
 الهدية معه ولا أي اولى يسعه والأفضل أيضا أن يحرم من المسجد الحرام
 أما كتبه في الحج تحت المذاهب ويجوز من جميع الحرم ولكنه من كثر أفضل من
 خارجها يخرج من خارج الحرم ولكن يجب كونه فيه إلا إذا خرج إلى الحرم
 لمصلحة فاحرم منه فإنه لا يسمى عليه بخلاف ما إذا خرج بقصد الإحرام كما
 تقدم بيانه ولو أراد أي هذا المتمتع بعد إحرامه بالتحريم السعي تنقل بطول
 واضطبع وزيل فبذلك سعى بعد ثم راجع إلى مفات وأسهل علم هذا
 فستعلم في بيان هديها القاربه والمتمتع يجب أي إجماعا على القات
 والمتمتع هدي شكر الما وفقه استوعب الجميع من النكاح في أشهر الحج
 واحد والأصل فيه تولد في تمتع بالقرية التي هي في الهدية وهذه الآية
 وإن كانت واردة في التمتع إلا أن القران في معناه والهدية من الأضحية
 وأختها شاة أو سبع بدنة أو مائة إجماعا لغيرها وكلما كان الهدية أعظم فهو
 بقوله من يعظم شعابا بدنة فانهما من شعورهما القلوب وتجوز البدنة عن سبعة
 بقول جابر رضي الله عنه سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في هديها
 والبقره عن سبعة رواه البخاري وسلم في مسك القاربه وفي الهديها
 الأشتركت في البقره أفضل من الشاة والحج والأفضل من البقره كما في الأصح وفي
 الجوهرة أيهما كان أكثر لم فهو أفضل ولو ذبح أكثر من بدنة أو شاة فالواحدة
 والباقي تطوع والأفضل أي القارن والمتمتع سوقه أي الهدية معها
 ويستحب كل واحد منهما أن يأكل من هديه الثلث ويتصدق بالثلث ويحلل
 بدنها الثلث وفي البلوغ يدل ويضرب ويهدى الثلث لا قرابه وجب له فتره
 كانوا وأغنيا ولا يجب عليه التصديت بشئ لهم ويستعمل بالذبح فلو سرق بعده لم
 عليه عليه غيره وشرايط وجوبه التمسك عليه أي على عينه أو منه فيشترط به وصحة
 القران والتمتع فلو لم يبعها لم يجب والعقل فلا يجب على مجنون وإن فرض أحدهما
 منه والبلوغ فلا يجب على صبي وإن قرنت أو تمتع لعدم تكليفه كالمجنون والحرية

فلا

فلا يجب على العبد إذا قرنت أو تمتع لعدم شعور الملك في حقه وإن ملك ولذا قلنا يجب
 على المملوك الصوم الهدية فلو لم يبعه عليه الهدية ربيته في ذمته لما بعد عنه
 فيؤد يد منى مسك الشيخ رحمه الله وإذا قرنت العبد أو تمتع ولم يبعه الثلاثة حتى
 جاء يوم النحر فحمله عليه دما أو أعتق دم القران أو تمتع ودم لا حلاله قبل
 الذبح وسلك في مسك الفارسى ويخص حوازيح هديها القارن والمتمتع بالهدية
 مثل ما كان أو جهرا بالمكان وهو الحرم فلا يجوز ذبحه في غيره وإيمان ويخص أيضا حوازيح هديها القارن والنحر
 بالزمان وهو أيام النحر حتى لو ذبح قبله لم يحرم فالقولان الذين شارح الهدي معنى
 تولهم لا يجوز ذبح هديها المتعد والقارن الذي أيام النحر هو أنه لا يجوز تقديمه
 على يوم النحر بخلاف دم الكفارات حيث يجوز تقديمها متى العتابة يجوز ذبحه
 في يوم النحر وفيها بعده وقال المحقق ابن الهمام والمراد بالأحتمال ص معنى أيام
 النحر من حيث الوجوب على قول أبي حنيفة والأول ذبح بعدها جزئيا لأنه لا ترك
 للوجوب ونفيلها لا يجوز بالاجماع وعلى قولها في التعليل كذا وكونه فيها مؤسنة
 عندها وقت وجوبه بعد الإحرام بالتحريم أي في التمتع والقران قال الشيخ رحمه الله
 في مسك وأما وقت وجوبه الهدية فقال الكرابي بعد الإحرام بالتحريم عليه في التمتع
 والقارن أو في يومه منه وأما لنفيه فلا بد منها لكن لا يحتاج إليها وقت الذبح بل يكفي
 السابق وأول وقت جواز طلوع النحر الثاني من يوم النحر فلا يجوز قبله اتفاقا
 وأخره من حيث الوجوب عند الامام ومن حيث السنة عندهما من قرب الشمس من
 أخرايام النحر وأولها أفضلها وفي حقه القوط لا أخرايم والموقت المسنون
 فيه اتفاقا بعد طلوع الشمس من يوم النحر أن يكون أي ذبح القارن والمتمتع بين
 الرمي واللق وهو عند أبي حنيفة خلافا لهما حتى لو مكس وجب عليه دم أحضنه
 ترك الواجب ولا شيء عليه عندهما للمعروف من أصلهما ومن الذبح بمخ في أيام النحر
 وأبعدها أي أيام النحر فالأولى ذبح مكة وأفضلها وضعها أي الذبح بمكة المروءة
 قال شارح أصله وأما المكان المسنون ففي المسوطلان السند في الهدية أيام النحر
 وفي غيرها أيام النحر فمكة هي الأولى انتهى والظاهر أن المروة أفضل وأفضل مكة لهذا المعنى
 ولو تمتع شخص تمتعا صحيحا وضعي أي بشاه لم يجب أي دم الأضحية عن دم

الهدية

وأيضا

وأولها

تقديم